



قانون الأوقاف الإسلامية التي أسست بقيادة الإدارة الكويتية للأوقاف  
و معهد البحوث و التدريب الإسلامية.

**Prof. Dr. Gouma AL-ZRIQI**

مستشارية المحكمة العالية في ليبيا – كلية طرابلس للعلوم الإسلامية.

المتحدث باسم الدولة الليبية : الأستاذ الدكتور جمعة الزريقي

بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على نبيه الكريم وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

أيها الحضور الكريم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . والشكر موصول إلى مديرية الشؤون الدينية للأوقاف الدولة التركية على دعوتها . فقط أسمحوا لي في إضافة بسيطة في موضوع تقنين الفقه الإسلامي ، استكمالا لما ذكره الأستاذ الدكتور العياشي ، بأن هناك محاولات في تقنين المذهب المالكي أيضا قام بها الشيخ محمد محمد بن عامر من مدينة بنغازي في ليبيا حيث وضع سنة 1937 كتابا اسمه " ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية " وهو تقنين الفقه المالكي. أيضا الشيخ محمد نجم الدين جعيط وزير العدل في الحكومة التونسية أثناء الاحتلال الفرنسي ، وضع مجلة تضم التقنين لأحكام المذهب المالكي والمذهب الحنفي ، قنن فيها الفقه الإسلامي في مجال المعاملات والأحوال الشخصية ، هذه إضافة فقط لما ذكره الأستاذ الدكتور العياشي ، ولا تحصى من الزمن ، ابدأ على بركة الله في استكمال ما بدأه الأستاذان الكريمان : -

أولا التجديد في مشروع القانون الاسترشادي ، طبعاً لم يتقيد مشروع القانون بمذهب معين وإنما أخذ أحكامه من كافة المصادر في الشريعة الإسلامية وجميع المدارس الفقهية ، وراعى التطور الذي حدث في أنظمة الأوقاف في كافة الدول الإسلامية حيث أخذ بالتطبيقات الجديدة في نظام الوقف ، كالصناديق الوقفية والوقف الإلكتروني و وقف السندات والأوراق المالية ، ونص على إنشاء اتحاد عام للأوقاف في كل دولة يتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وله أن ينشئ اتحادات إقليمية للدفاع عن الوقف وتشجيع القيام به ورعاية مصالحه وتوسيع نطاقه الخيري الإنساني .وجعل الوقف دائما للمشاريع الخيرية والإسهام في جهود الإغاثة عند الكوارث والأزمات ومراعاة لقاعدة درء المفسد المقدم على جلب المصالح كما حافظ المشروع على الأحكام الرئيسية للوقف من حيث توثيق الأوقاف ومراعاة شروط الوقف الشرعية ، والتركيز على الأهداف الخيرية ، وخاصة الصرف للفقراء والمساكين وذوي الحاجات .

و أعطى الجهات التي تشرف على الأوقاف صلاحيات محددة للإشراف ومتابعة النظر من أجل أن يقوم الوقف برسالته الإنسانية ، وبين الطرق التي يتم بها حفظ أملاك الوقف وعقاراته وطريقة قيدها وإشهارها ، و وضع قواعد استحقاق الربح و صرفه في مصارفه الشرعية ، مع مراعاة عمارة الوقف للحفاظ عليه. أجاز أيضا مشروع القانون التوسع في الإنفاق لربيع الوقف مع الأخذ بقاعدة الالتزام بإرادة الواقف التي نص عليها في حجة وقفه ، على أن يكون التوسع بما يتفق مع مقاصد الواقف إن لم يكن على قيد الحياة. وأجاز الصرف للمحتاج من أصول الواقف أو فروعه أو أزواجه وأقاربه بما يفي بحاجتهم الأساسية مراعاة لقاعدة البر بالأقرباء ، كما نظم المشروع الوقف الذري الخاص ، وقيده بمدة معينة حتى يتفادى الأسباب التي أدت سابقا لإلغائه. وهي قلة الربيع مع تكاثر المستحقين على مدى الزمن لكي لا تهمل عقاراته الموقوفة وتنعدم الاستفادة منها .

كما توسع مشروع القانون أيضا في إنشاء أوقاف جديدة قامت بها بعض الدول وثبت نجاحها واتفاقها مع أحكام الوقف الإسلامي وأهدافه ، منها الوقف الجماعي والصناديق الوقفية ، والوقف لإشباع الحاجات العامة التي تقوم بها المرافق الحكومية أو جهات ذات النفع العام ، مثل إنشاء المدارس لتعليم أبناء الفقراء أو تملك المستشفيات لعلاج المرضى الفقراء وما شابه من ذلك من نشاط سكاني. كما أجاز إنشاء الوقف المؤقت لتحقيق غرض معين كي لا يحرم الواقف من استعادة ملكه بعد تحقيق ذلك الهدف ، ولتشجيع قيام الوقف وأداء دوره إلى جانب الوقف الدائم فهو الأصل العام للوقف ، والحقيقة أن القانون اعتنق هذا الرأي أخذا من مذهب الإمام المالك رضي الله عنه، ذلك انه الوحيد الذي أجاز تأقيت الوقف عكس بقية المذاهب التي ترى لزوم الوقف ودوامه ، وان يكون مؤبدا ، وبالتالي اخذ المشروع بقاعدة التوقيت إرشادا للناس ، أو ترغيبا لأصحاب الأموال في جعل وقفهم مؤقتا حتى يمكن أن يساهموا في عملية الوقف وبالتالي تشجعا له على القيام بالإعمال الخيرية ،

أعطى المشروع للقضاء دورا مهما في مراقبة الأوقاف وتسهيل أمورها إضافة إلى اختصاصه الأصيل بالفصل في المنازعات ، وتبعاً لذلك يجوز للواقف والمستحقين والجهة المكلفة بالإشراف على الوقف اللجوء للقضاء للحصول على موافقته في الحالات التي نص عليه القانون أو لائحته التنفيذية . بطبيعة الحال فإن العلاقة التاريخية بين القضاء والوقف تدل في جميع الدول الإسلامية على أن القضاء هو الذي يقوم بمراقبة الأوقاف والتأكد من صرف ريعها وفقا لشروط الواقف حتى لا يتم الاعتداء عليها ، وأيضا هنالك من يقول بان استقلال القضاء يستوجب استقلال الوقف أيضا حتى لا يكون الوقف عرضة للتلاعب أو الترامي عليه من قبل الدولة أو الحكام أو بقية الناس .

نظم المشروع ولاية النظر على الأوقاف سواء تمت من الواقف نفسه أو من الناظر الذي يكلفه ، أو يتم تكليفه من القضاء فحدد واجباته ومسؤولياته إذا قصر في الإشراف أو استثمار أموال الوقف أو عدم تنفيذ شرط الواقف واستحقاقه للأجر ، فهو أمين على الوقف ووكيل عن المستحقين وبيان كيفية عزله ومقاضاته . . . . إلخ .

كما نظم المشروع أيضا موضوع التقاضي في قضايا الأوقاف ووجب على الجهة التي تتولى الإشراف عليه متابعة المحاكم والتدخل في القضايا للحفاظ على أموال الوقف . لاحظنا أن هناك بعض التشريعات توجب التدخل في مسائل الأوقاف أو تجعل التدخل وجوبيا بالنسبة للنيابة العامة أو القضاء ، بينما هناك بعض التشريعات التي تجعل التدخل في مسائل القضاء اختياريا أو يعود إلى جهة أخرى إن رأت التدخل تدخلت ، ولكن مشروع القانون ألزم التدخل في القضايا الأوقاف حفاظا عليها ، وخاصة من الادعاء العام

أو النيابة العامة كما يقال. لذلك أوجب على الجهة المشرفة على الأوقاف أن تتدخل في القضايا التي تخص الأوقاف حتى تحافظ عليها ففي بعض الأحيان يقع التنازل على الأوقاف من قبل أشخاص معيّنين فيرفع الأمر للقضاء دون تمثيل الهيئة المشرفة على الوقف أو رقابة القضاء ، فينتهي الأمر إلى صدور حكم قضائي ، وبهذا الحكم يستولي المحكوم له على عقارات الوقف في حالة عدم تدخل النيابة العامة أو الجهات المشرفة على الوقف ، وبالتالي ألزمها بالتدخل في قضايا الوقف إمام المحاكم .

وضع المشروع أيضا نظاما قانونيا لأموال الوقف حتى لا تكون عرضة للاستيلاء أو الكسب بالتقادم. لأن الطبيعة التي استحدثها القانون أن أموال الوقف لا تماثل الأموال العامة والأموال الخاصة ، وإنما هي ذات طبيعة خاصة تمنع من الاستيلاء عليها بأي طريق سواء بالتقادم أو بوضع اليد أو بالتنفيذ عليها ، أيضا عدم التصرف فيها وعدم رهنها في الديون ، ولهذا اوجد القانون نوعا معيناً وطبيعة قانونية معينة للأموال الموقوفة . كذلك بطلان كل ما يؤدي إلى الحجز عليها أو تملكها بوضع اليد أو التقادم ، أو كسب إي حق عيني عليها. ومعاملة الأموال العامة من حيث التقاضي ومن حيث الحصول على ريع الوقف أو على مستحقات الوقف ، إنما يجوز لجهة الوقف التنفيذ إدارياً للحصول على أموالها مثلها مثل الأموال العامة . وكذلك دفع الاعتداء عليها بأي صيغة.

كما أعطى القانون حق امتياز للأموال الموقوفة رعاية لها وأن تحصيلها يتم بالطريق الإداري مثل الأموال العامة وإعفاء هذه الأموال من كافة الضرائب والرسوم المفروضة سابقاً أو التي تفرض مستقبلاً . كل ذلك حماية ورعاية لهذا المال الذي اعد في سبيل الخير. كذلك أيضا تقرير الحماية لكل أوراق ومستندات الوقف كيفما كانت ، أوراق ، ملفات ، وعاء الكتروني أي حاجة لحفظ بيانات الأوقاف ، فقرر عليها الحماية بحيث إذا تعرضت للسرقة أو الاعتداء يعاقب من قام بذلك مثل ما يعاقب المعتدي على الأموال العامة أو الأوراق الرسمية أو من قام بإتلافها أو بسرقتها أو الاعتداء عليها.

هذه أهم النقاط التي أضافها مشروع القانون الاسترشادي للوقف ، حاولت تلخيصها الإجابة على الأسئلة التي طرحت ، لكن أنت طرحت علي أسئلة أخرى يعني هل تريدني أن أضيف إليها ؟ ، ولكن أكتفي بهذا القدر . و شكرا جزيلا لاستماعكم

# IRTI VE KUVEYT EVKAF İDARESİ ÖNDERLİĞİNDE HAZIRLANAN İSLAMİ VAKIFLAR YASASI

**Prof. Dr. Gouma AL-ZRIQI**

**Libya Yüksek Mahkemesi Danışmanı - Trablus İslami İlimler Fakültesi – LİBYA**

Rahman ve Rahim Olan Allah'ın Adıyla Başlarken,

Salât ve Selam O'nun Peygamberine, Âline ve Ashabına Olsun,

Değerli Katılımcılar...

Allah'ın Selamı, Rahmeti ve Bereketi üzerinize olsun...

Bilvesile Türkiye Vakıflar Genel Müdürlüğüne davetlerinden dolayı teşekkür ederim.

Değerli katılımcılar, ben izninizle, İslam Fıkıh Kodifikasyonu konusunda, Prof. Dr. Layachi'nin belirttiklerini tamamlayıcı olmak üzere basit bir ilavede bulunmak istiyorum.

Maliki Mezhebinin Kodifikasyonuna yönelik bir takım çalışmalar bulunmakta. Libya'nın Bingazi kentinden olan Şeyh Muhammed Muhammed Bin Amir 1937 yılında kaleme aldığı "Maliki Mezhebi Temelinde Şer'i Hükümlerin Özeti" başlıklı kitabında Maliki Fıkıhının bir kodifikasyonunu yapmıştır. Fransız işgali sırasında Tunus Adalet Bakanlığı yapan Şeyh Muhammed Necmeddin Caitde muamelat ve ahval-ı şahsiye konularında İslam Fıkıhının kodifikasyonunu yapmıştır.

Bunları Prof. Dr. Layachi'nin belirttiklerine ilave ettikten sonra Allah'ın izniyle değerli iki hocamızın başladıklarını tamamlama babında şunları belirtmek istiyorum:

1. Enformasyon Kanun Taslağının yenilenmesi: Doğal olarak Kanun taslağı belirli bir mezhebe bağlı kalmamakta ve bilakis hükümlerini İslam Şeriatının ve tüm fıkıh ekollerinin her türlü kaynaklarından almakta, tüm İslam Ülkelerindeki vakıflar sisteminde meydana gelen gelişmeleri nazarı itibara almaktadır. Öyle ki vakıf fonları, dijital ortamda yapılan vakıf, senet ve mali evraklarla yapılan vakıf gibi yeni uygulamalar vakıf sistemi içerisine dahil olmuş bulunmakta. Her ülkede bir vakıflar genel birliğinin (federasyonun) kurulması ve tüzel bir kişiliğe kavuşması öngörülmekte. Vakıfların korunması, bunlarla faaliyetlerini yürütülmesinin teşviki, çıkarlarına riayet edilmesi ve diğer insani faaliyetlerinin kapsamlarının genişletilmesi amacıyla bölgesel federasyonların (birliklerin) kurulması önem taşımaktadır. Vakıflar daima hayır projeleri yapmakta, musibet ve kriz durumlarında yardım faaliyetlerine katılmaktadır. Bütün bunları yaparken kötülüklerin defi yararların celbinden önce gelir kuralından hareket edilir.

Bu taslak ayrıca vakıfların, vakıfların belgelendirilmesi, vakfedenin şer'i şartlarına riayet edilmesi, hayır hedeflerine yoğunlaşma ve özellikle ihtiyaç sahibi fakir ve miskinlere destek olma gibi ana hükümleri korumakta; vakıfları denetlemekle yükümlü makamlara vakfın insani misyonunun denetim ve takibatı hususunda sınırlı bir yetki vermekte; vakıf mülk ve gayrimenkullerini muhafaza yolları ve bunların kayıt altına alma yöntemini ve ilanlarını belirlemekte; vakıf binasının muhafazasına riayet etmek suretiyle kira tahakkuk kurallarını ve bunların yasal giderler için harcamalarının koşullarını açıklamakta; vakfedenin soyundan

gelenlere “yakınlarına iyilik etmek” kuralını temel alarak fûru, eşleri ve yakınlarından muhtaç olanlara temel ihtiyaçlarını karşılayacak derecede yardım etmeye izin vermektedir. Taslak ayrıca vakfedenin kendi nesline yönelik vakıf işlerini de düzenlemekte, daha önce iptaline sebep olan nedenlerin ortadan kalkmasına kadar belirli bir süreliğine kayıt altına alma konularını düzenlemektedir. Bu durumda bir yandan kira geliri artmazken zamanla hak sahiplerinin sayısı artmış olur.

Kanun taslağı ayrıca bazı ülkelerin kurduğu ve başarıları ve İslam Vakıf Hükümleri ve hedefleriyle uyumluluk gösteren yeni vakıfların tesisini de kapsamına almaktadır. Müşterek vakıf ve vakıf fonları ve devlet veya kamu yararına çalışan kurumlar tarafından fakir çocukların eğitimi için okul inşası veya fakir hastaların tedavisi için hastaneler gibi genel ihtiyaçları karşılamak üzere kurulan vakıflar bu kapsamda zikredilebilir. Taslak ayrıca belirli bir amacın gerçekleşmesi için geçici olarak kurulan vakıflara da izin vermektedir. Bu durumda vakfeden hedefin gerçekleşmesinden sonra mülkünün iadesini talep etme hakkından yoksun bırakılmamaktadır. Böylece vakıfta temel kural olan sürekli vakfın yanı sıra belirli bir görevin yerine getirilmesine yönelik vakıf seçeneği de teşvik edilmiş olmaktadır. Aslında kanun bu görüşü İmam Malik (r.a.) hazretlerinin mezhebinden almaktadır. Zira İmam Malik, süresizliği vakfın gerekleri ve devamı bağlamında gerekli gören diğer mezheplerin aksine vakfın geçici olabileceğine cevaz veren tek kişidir. Diğer yandan taslak zaman kuralını insanlar için bir yönlendirme veya mal sahipleri için bir isteklendirme olarak ele almıştır. Böylece vakıf işlemine katılımları geçici hale getirilmek suretiyle onların da hayır işlerine teşvik edilmesi sağlanmış olmaktadır.

Taslak, gerek vakıfların denetlenmesi gerekse vakıfların çeşitli işlerinin kolaylaştırılması için yargıya da esas görevi olan uyuşmazlıkların halline ilaveten bir görev yüklemektedir. Bu bağlamda vakfeden, hak sahipleri ve vakıf üzerinde denetimle yükümlü olan makam yasa ve uygulama yönetmeliklerinin öngördüğü durumlarda onayını almak üzere yargıya başvurabilir. Haliyle yargı ve vakıf arasındaki tarihi ilişki tüm İslam Ülkelerinde yargının, vakıfların, vakfedenin koyduğu şartlar uyarınca denetlenmesi ve gelirin harcamalarının doğruluğundan emin olunması şeklinde tezahür etmektedir. Böylece bu koşulların çiğnenmesinin önüne geçilmiş olmaktadır. Diğer yandan yargının bağımsızlığının vakfın bağımsızlığını da gerektirdiğini söyleyenler bulunmakta. Bu durumda vakıf devlet, yöneticiler veya diğer insanlar tarafından üzerinde oynanan ve suçlamaların yapıldığı bir alan olmaktan çıkmış olur.

Taslak, ister vakfedenin kendisi tarafından yapılmış olsun isterse kendisinin yetkili kıldığı kişi tarafından olsun isterse de yargı tarafından yetkilendirilmiş olsun bunların görevlerini ve sorumluluklarını belirlemekte, denetim görevinin eksiksiz yerine getirilmesi, vakıf mallarında yatırım yapılması, vakfedenin koştuğu şartın yerine getirilmesi ve kira tahakkuku gibi konularda düzenlemeler getirmekte. Yetkilendirilen söz konusu kişi vakfın sekreteri, müstahakların temsilcisi olup bunun görevden azli ve yargılanması benzeri konular taslakta yer almakta.

Taslak ayrıca, vakfın davalarıyla ilgili yargılama konularını düzenlemekte ve denetimle yükümlü kılınan kişiyi mahkemelerle ilgili işleri takip etmekte ve vakfın mallarının korunması

## IRTI Ve Kuveyt Evkaf İdaresi Önderliğinde Hazırlanan İslami Vakıflar Yasası

için yargı müdahalesini sağlamakla yükümlü kılmakta. Burada bazı mevzuatların vakıfla ilgili konulara müdahale etmeyi zorunlu kılan veya s.a.v.cılık veya yargının müdahale etmesini zorunlu kılan durumlar bulunmakta. Diğer yandan ise yine bazı mevzuatlar yargı konularına girmeyi tercihi bir konu olarak görmekte veya bir başka makamın müdahil olmasını gerekli görmekte. Ama bu kanun taslağı söylendiğine göre vakıfların muhafazası için bazı davalara girilmesini zorunlu kılmakta ve özellikle de iddia makamı veya s.a.v.cılığın konunun tarafı olmasını gerekli görmektedir. Bu nedenle bu taslak, vakıfları denetlemekle yükümlü makamın vakıfların varlıklarını muhafaza edebilmeleri için vakıflarla ilgili konulara müdahil olmasını zorunlu kılmakta. Bazı durumlarda belirli şahıslar tarafından vakıflarla ilgili uyuşmazlıklara sebebiyet verilmekte. Bu durumda konu vakıfları denetlemekle yükümlü denetim makamı veya yargı murakıpları bulunmaksızın mahkemeye intikal ettirilmekte. Sonuç olarak bir yargı hükmü ortaya çıkmakta ve bu yargı hükmü çerçevesinde lehine hüküm verilen taraf, s.a.v.cılığın veya vakıfları denetlemekle yükümlü makamın konuya müdahil olmaması durumunda, vakıf gayrimenkulleri üzerinde tasarruf hakkı elde etmekte.

Taslak ayrıca, vakıf malları için işgal veya zaman aşımına maruz kalmaması için yasal bir sistem öngörmekte. Zira yasanın kabul ettiği doğallık vakıf mallarının kamu malları ve özel mallar olmadığı yönündedir. Bilakis bu mallar kendine özgü bir doğası bulunan ve üzerinde hangi şekilde olursa olsun ister zaman aşımı isterse el koyma veya tenfiz yoluyla işgal edilmeleri yasak olan mallardır. Aynı şekilde bunlar üzerinde tasarrufta bulunulamaz veya borçlar nedeniyle üzerlerine rehin konamaz. Bu nedenle yasa mevkufların üzerinde belirli bir tür ve belirli yasal bir doğa icat etmiştir. Ayrıca bunların üzerine haciz konması veya el koymayla veya zaman aşımı nedeniyle temellük edilmesi ya da üzerlerinde herhangi bir ayni hak kazanılması söz konusu olamaz. Yargılama, vakıf gelirleri elde etme ve vakıf hak edişleri açısından bunlara kamu malları muamelesi yapılır. Vakıf tarafından ise mallarının elde edilmesi konusunda aynı kamu mallarında olduğu gibi idare tarafından izin verilebilir. Aynı durum bunlara tecavüz edilmesi durumunda her türlü yolla müdafaa edilmesi için de söz konusu olur.

Aynı şekilde kanun mevkufların için buna riayet ederekten imtiyaz hakkı vermekte, bunların tahsil edilme yolları kamu mallarında olduğu gibi olmakta, bu malların daha önce üzerine konan tüm vergi ve harçlar muaf hale gelmekte. Bütün bunlar hayır yolunda kullanılmak üzere tahsis edilen bu malları korumak ve himaye etmek içindir. Ayrıca vakıfların verilerini saklamak için ister evrak, dosya, dijital veri tabanı veya hangi türden olursa olsun vakfın evrak ve senetlerinin koruma raporları da tutulur. Bunların, hırsızlık veya saldırıya karşı korunması hususu bir karara bağlanmıştır. Bu türden bir hırsızlık ve saldırıyı yapan kişi kamu mallarına veya resmi evraklarına saldırı yapan, çalan, telef eden kişiler gibi cezalandırılır.

Bunlar Vakıflar Kanun Taslağının eklediği önemli noktalar olup bunları sorulan sorulara bir cevap olarak özetledim. Ama sen bana başka sorularda sordun bunları da eklememi istiyor musun? Ama ben bu kadarıyla yetiniyorum. Dinlediğiniz için teşekkür ederim.